د/ إبراهيم أبراش

# أهمية المصالحة لرسم استراتيجية فلسطينية موحدة

مقدمة

أصبح مصطلح المصالحة الوطنية في الخطاب السياسي الفلسطيني لفظا ممجوجا فاقدا للمصداقية والمعنى عند الجمهور الفلسطيني ليس لأن الشعب لا يريد المصالحة بل لأن كثرة استعمال الكلمة وتكرارها على لسان السياسيين لا يقابلها مخرجات تصالحية على أرض الواقع ، ولأن لبسا وغموضا يكتنف مفهوم المصالحة عند كل طرف من اطراف الانقسام ، ولأن كل الأطراف السياسية باتت تخفي فشلها وعجزها من خلال حديثها عن المصالحة وتحميل الطرف الآخر مسؤولية الانقسام وفشل المصالحة ، ولكن الأهم من كل ذلك لأن حديث المصالحة ولقاءات المصالحة وإشكالاتها غطت على القضايا الجوهرية المتعلقة بالاحتلال وكيفية مواجهته.ومع ذلك فإن الكل يدرك بأن استمرار الانقسام يشكل عائقا أمام وضع استراتيجية وطنية تواجه التحديات سواء الداخلية أو الخارجية،وأن وجود حكومة وفاق وطني قد يشكل مدخلا لتفكيك قضايا الخلاف والتمهيد لمصالحة استراتيجية راسخة .

مما لا شك فيه أنه لا يمكن الحديث عن المصالحة دون التوافق على ثوابت ومرجعيات العمل الوطني المتجه نحو مواجهة الاحتلال ، بل يمكن القول إن المصالحة الحقيقية رديف لمصطلحي الاستراتيجية الوطنية المشتركة ومصطلح الوحدة الوطنية . وهنا يجب التفريق بين المصالحة بمعنى التوافق على المشاركة في الحكومة وفي سلطة تحت الاحتلال وتقسيم مغانمها ،أو مصالحة لإدارة وحل مشاكل قطاع غزة وإعماره فقط ، هذه المصالحة لا توفر متطلبات المصالحة الوطنية الحقيقية بل يمكن اعتبارها مصالحة مصالح ، أما المصالحة الوطنية الحقيقية فهي المصالحة الإستراتيجية ذات المسارات المتعددة والتي تضع على سلم أولوياتها الوحدة الوطنية لمواجهة الاحتلال بكل الوسائل الممكنة حتى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وعودة اللاجئين الفلسطينيين .

وضع الاستراتيجيات وتنفيذها مرتبط ارتباطا وثيقا بوجود مؤسسة قيادة كفؤة تعتمد على مراكز دراسات وأبحاث ومتخصصين في مختلف المجالات ،وما يميز القيادة كمؤسسة عن رجال السياسة و الزعماء العابرين أو المتطفلين على الشأن السياسي ، أنه في الأولى يتم الاشتغال في إطار رؤية استراتيجية للمصالح القومية العليا ،فيما الآخرون يشتغلون ضمن رؤية ضيقة ترتبط بالمصالح الشخصية والحزبية الضيقة وهدفهم السلطة ومنافعها ،الأولون يعتبرون أن السلطة أداة لتحقيق مصالح الأمة فيما الآخرون يعتبرون السلطة هدفا بحد ذاته وقد يضحون بمصالح الأمة من أجل السلطة وما تدره عليهم من منافع .أية ممارسة سياسية بدون استراتيجية تصبح نوعا من العبث والتهريج أو مجرد إدارة يومية لشؤون الناس وللازمات السياسية دون إمكانية للانتقال من إدارة الأزمة إلى حلها .

وعت كل حركات التحرر الحاجة للإستراتيجية فوضِعَت النظريات حول استراتيجيات حرب العصابات وحرب الشعب والمقاومة الشعبية والعصيان المدني الخ [[1]](#footnote-1). أهم مكونات استراتيجية حركات التحرر الوطني هي الاتفاق على الأهداف الوطنية وعلى الوسائل أو الأدوات التي تضمن تحقيقها ،ودائما يرتبط نجاح أو فشل استراتيجيات حركات التحرر ليس باختلال موازين القوى مع العدو بل بمدى وجود مؤسسة قيادة قادرة على تعبئة الشعب وحشده حول برنامجها الوطني ، وفي وجود وحدة وطنية.

في الحالة الفلسطينية الراهنة يبرز غياب الاستراتيجية من خلال غياب التوافق على الأهداف العليا أو الثوابت ،والاختلاف حول الوسائل ،والاختلاف في تحديد معسكر الأصدقاء ومعسكر الأعداء .هذا الغياب للإستراتيجية أدى لفشل معمم على كافة الأصعدة ،وأدى لحالة تيه سياسي تتخبط فيه كل مكونات النظام السياسي وخصوصا بعد انقلاب حركة حماس على منظمة التحرير والسلطة في يونيو 2007 وفصل غزة عن الضفة , لذا فإن حالة الفشل والشلل التي تصيب القضية الفلسطينية ليست قدرا من السماء ولا تعود لإسرائيل فقط ،فالقدر محايد في الشؤون السياسية،وإسرائيل وإن كانت عدوا قويا إلا أن حركة المقاومة والجهاد ما وجدت إلا لمواجهته وليس تبرير عجزها بوجوده.

الخلل يعود لغياب استراتيجية فلسطينية واضحة ،سواء استراتيجية تجسد مرحلة التحرر الوطني وتلتزم بمقتضياتها ،أو إستراتيجية تجسد مرحلة بناء الدولة وتلتزم باستحقاقاتها ، لذا وفي ظل التباعد الزمني ما بين مرحلة التحرر الوطني التي قامت على أساسها الحركة الوطنية الفلسطينية منتصف ستينيات القرن الماضي والواقع الراهن بما دهمته من متغيرات عربية ودولية وفلسطينية وعلى رأسها الانقسام ،وفي ظل تعدد الاستراتيجيات الإقليمية والدولية المتصارعة حول المنطقة العربية وفي جوهرها القضية الفلسطينية ، فالأمر يتطلب استراتيجية وطنية متعددة المسارات لا تقطع مع مرحلة التحرر الوطني ولكن في نفس الوقت تنفتح على مسارات جديدة للعمل السياسي .

**مأزق المشروع الوطني كنتاج لغياب الاستراتيجية**

إن كان يجوز القول بأن الاختلاف على الأهداف ووسائل تحقيقها أمر محايث للحركة الوطنية الفلسطينية منذ سنواتها الأولى نظرا لخصوصية القضية الوطنية من حيث أبعادها التاريخية والدينية وتداخلها مع قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي ، حيث لم تستقر منظمة التحرير على أهدافها وإستراتيجية تحقيقها سوى سنوات قلائل إلا أن اختلافات تلك الحقبة كانت في بيئة عربية ودولية تسمح بشكل من الاستراتيجية الواحدة التي تسمح بالتعايش بين القوى المختلفة داخل منظمة التحرير،كما أن عدم وجود سلطة ومغانم سلطة آنذاك كان يحد من إمكانية تصعيد الخلافات إلى درجة الاقتتال الدموي.

حالة التيه نلمسها عند السلطة ومنظمة التحرير وحركة فتح ، من خلال حالة الحيرة والتخبط ما بين العودة للمفاوضات على أساس الاتفاقات الموقعة أو تغيير مسار العملية السلمية بما يتوافق مع مستجد الاعتراف بفلسطين دولة مراقب في الأمم المتحدة ،ونلمسها في التضارب ما بين الحديث عن مقاومة شعبية وانتفاضة ثالثة من جانب ،وخشيتها من أن تؤدي الانتفاضة إلى فقدان سيطرتها في الضفة أو توظيف حركة حماس للانتفاضة للانقضاض على السلطة من جانب آخر،ونلمسه في التضارب ما بين رغبتها في مصالحة تعيد الاعتبار للشعب الفلسطيني وللمشروع الوطني من جهة ،وخشيتها من مصالحة قد تثير عليها إسرائيل وواشنطن من جهة أخرى.

والتيه الناتج عن غياب الاستراتيجية نلمسه عند حركة حماس ،فتارة تتحدث عن تحرير كل فلسطين من البحر إلى النهر وتارة تتحدث عن استعداد للاعتراف بدولة في الضفة وغزة ، تارة ترفض المفاوضات وأية اتصالات مع واشنطن وتل أبيب ، وتارة تتسلل عبر الكواليس والوسطاء لتستجدي جلسة حوار أو مقابلة مع أي مسئول أمريكي أو أوروبي وأخيرا سمعنا عن اتصالات سرية مع إسرائيليين حول الهدنة طويلة المدى مقابل فتح ميناء وتكريس الانقسام ، تارة تتحدث عن المقاومة فيما هي تحول المقاومة كإحدى آليات صناعة دولة غزة ، أو مقاومة لحماية كيانها في غزة وليس مقاومة لتحرير فلسطين ،وتتصدى لمن يريد المقاومة خارج إطار هذه الرؤية ، وانشغالها بالسلطة وعلى السلطة أكثر من انشغالها بالمقاومة ، تارة تقول بأنها تريد المصالحة وتارة تعمل كل ما من شأنه إعاقة المصالحة ، تعلن أنها اتفقت مع حركات المقاومة على وقف الصواريخ من غزة ،فترد الفصائل بالقول إنه لم يحدث هكذا اتفاق الخ .غياب الرؤية عند حركة حماس تيه أكبر وأخطر من تيه السلطة لأنه تيه مَن كان الناس يراهنون عليه أن يكون المنقذ.

غياب الاستراتيجية المؤدي لأزمة النظام السياسي الفلسطيني ليس خللا ظرفي عابر، بل خلل بنيوي قبل أن يكون وظيفيا ،خلل صاحب المشروع الوطني منذ نشأته الأولى – وإن بدرجات متفاوتة-،الأمر الذي يستدعي مراجعة استراتيجية شمولية لمجمل الحالة السياسية الفلسطينية ولا نستثني من ذلك أحزاب اليسار ومؤسسات المجتمع المدني.

إن كانت توجد استراتيجية وطنية الآن فما هي مكوناتها من حيث الهدف والوسيلة والإطار والمرجعية ؟ وإن كان توجد استراتيجية وطنية فهل هي استراتيجية المقاومة والجهاد التي تقول بها حركة حماس وحركة الجهاد ؟أم إستراتيجية السلام والتسوية التي تقول بها منظمة التحرير الفلسطينية ؟. لو كان عندنا استراتيجية وطنية حقيقية لكان عندنا ثوابت محل توافق وطني،لو كان عندنا استراتيجية وطنية ما كان الانقسام وما كان فشل المصالحة وفشل مئات جولات الحوار،لو كان لدينا استراتيجية وطنية ما وُضِعت وثائق متعددة ومواثيق شرف كإعلان القاهرة 2005 ووثيقة الوفاق الوطني 2006 واتفاق القاهرة 2008 ،وورقة المصالحة التي تم التوقيع عليها في مايو 2011 ، وتفاهمات مخيم الشاطئ 23 أبريل 2014 حول تنفيذ اتفاق المصالحة ،وكلها لم تنفذ حتى اليوم ،لو كان لدينا استراتيجية وطنية ما كانت كل المؤسسات القائمة فاقدة للشرعية الدستورية (حسب مقتضيات القانون الأساسي) ولشرعية التوافق الوطني،لو كان لدينا استراتيجية وطنية ما كان هذا التراشق والاتهامات المتبادلة بالخيانة والتكفير ما بين من يفترض أنهم قادة المشروع الوطني ، لو كان لدينا استراتيجية وطنية ما كان تعثر حكومة التوافق الوطني بالقيام بعملها.

إن كل ما سبق من تشكيلات سياسية وبرامج حزبية يؤكد غياب استراتيجية عمل وطني ، وإن استمر كل حزب وحركة في التصرف باعتباره يمثل البرنامج الوطني و صاحب الاستراتيجية الصحيحة، واستمر في تحميل مسؤولية أي خلل أو تقصير أو عدم إنجاز في مسار القضية الوطنية للآخرين من الأحزاب أو للتآمر الخارجي ،فإن هذا سيؤدي لمزيد من ضياع ما تبقى من أرض وكرامة وطنية. لذا فالأمر يحتاج لتفكير إبداعي خلاق لإعادة بناء استراتيجية وطنية أو عقد سياسي جديد ،وإن كان الحديث عن برنامج وطني جديد واستراتيجية جديدة يستفز البعض ممن قد يفسرون الدعوة بأنها إقرار بفشل وتجاوز الأحزاب القائمة واستراتيجياتها ،وهي ليست كذلك ،فلنقل إننا نحتاج لاستنهاض الحالة الوطنية على أُسس جديدة.

## هل يمكن أن تشكل الانتخابات مدخلا للمصالحة وبناء استراتيجية وطنية؟

كأن النظام السياسي الفلسطيني المتأزم أصلا وقع في مثلث برمودا:الانتخابات والمصالحة الوطنية والتسوية السياسية .فبدلا من أن تشكل هذه العناصر مخرجا للنظام السياسي وحلا مشرفا للقضية الوطنية برمتها ، تحولت لإستعصاءات تعصف بالنظام السياسي وبالقضية الوطنية برمتها.

لأن الانتخابات جزء من عملية التسوية وأحد بنود اتفاقية أوسلو ، فقد جاءت خارج سياق التطور الطبيعي للنظام السياسي الفلسطيني – سياق مرحلة التحرر الوطني- وأُقحمت على الحالة السياسية قبل وجود اتفاق على الثوابت والمرجعيات وقبل إنجاز التسوية . لهذا السبب فشلت الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت منذ تأسيس السلطة الفلسطينية في إخراج النظام السياسي الفلسطيني من مأزقه ،كما فشلت في نشر وتعزيز ثقافة الديمقراطية ،بل أصبحت الانتخابات بحد ذاتها موضعا للخلاف حيث تشهد الساحة الفلسطينية منذ ذلك الوقت جدلا واسعا حول الانتخابات وعلاقتها ببقية ملفات المصالحة .

خلال افتتاح الدورة الـ27 للمجلس المركزي لمنظمة التحرير ، يوم الرابع من مارس 2015 ، في مقر المقاطعة برام الله، بحضور القيادات الفلسطينية ،قال الرئيس أبو مازن إنه سيصدر مرسوما بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في حالة موافقة حماس على ذلك ، جاء ذلك ردا على إلحاح حماس على صدور مرسوم رئاسي بإجراء انتخابات .وفي اليوم التالي قال أبو مرزوق في تصريح صحفي : "لا أدري مدى جدية الرئيس أبو مازن في موضوع الانتخابات ؟ ولماذا يريد بيانا رسميا من حركة حماس ؟ (...) التهيئة للانتخابات والإعداد لها مسؤولية الحكومة التي لم تفعل خطوة واحدة في هذا الصدد".،وأضاف أبو مرزوق إن "إصدار المرسوم الرئاسي (المتعلق بتحديد موعد الانتخابات) مسؤولية الرئيس ولا يحتاج الرئيس إلا أن يتابع صلاحيته في هذا الصدد ، بدعوة الاطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية لممارسة صلاحياته المتفق عليها وخاصة الترتيبات والتوافقات المطلوبة المتعلقة بالمجلس الوطني الجديد"،مطالبا الرئيس محمود عباس "بمراجعة اتفاق المصالحة الموقع في قطاع غزة لأنه يتناول كل القضايا المتعلقة بالمصالحة وليس فقط تشكيل الحكومة والانتخابات".

إشكالية الانتخابات سابقة للمناكفات الأخيرة ، حيث كان من المفترض إجراء الانتخابات في موعدها الرسمي في يناير 2010 إلا أن الخلافات المحتدمة بين فتح وحماس أعاق إجراء الانتخابات في موعدها ، لذا **أولت تفاهمات المصالحة سواء في القاهرة أو الدوحة أو في مخيم الشاطئ الأولوية لانتخابات تؤدي لتشكيل حكومة تمارس عملها في سياق سلطة حكم ذاتي ملتزم باتفاقيات أوسلو وبشروط الرباعية ،في تجاهل لما استجد من متغيرات كالاعتراف الدولي بفلسطين دولة واستمرار الاستيطان الإسرائيلي ورفض إسرائيل لعملية التسوية وتجاوزها لاتفاق أوسلو وتوابعه ،وبتجاهل أيضا لواقع الانقسام حتى في ظل حكومة توافق وطني .**

دخول حركة حماس للانتخابات قبل أن تتوافق مع منظمة التحرير وبقية القوى السياسية على أسس وثوابت النظام الذي تزمع دخوله من خلال الانتخابات ، أدى لفشل الانتخابات في تحقيق هدفها وهو إصلاح النظام السياسي ،بل أدت انتخابات 25 يناير 2006 لتعميق أزمة النظام السياسي وحدوث اقتتال وحرب أهلية ثم الانقسام.ولأن حركة حماس كانت وما زالت تدرك خصوصية المرحلة التاريخية التي دخلت فيها الانتخابات وتعلم أن الأحوال لم تعد هي الأحوال سواء فلسطينيا أو إقليميا أو دوليا ،وتعلم أن الانقسام ترك تداعيات من الصعب الرجوع عنها ،فإنها متخوفة اليوم العودة للاحتكام لصناديق الانتخابات وتبحث عن ذرائع للتهرب من الانتخابات ،وإن كانت بعض هذه التخوفات مفهومة إلا أن أغلبها غير مقنع .

في حالة كحالة الشعب الفلسطيني كان من الأنسب لو أخذ الأمر شكل التوافق والتراضي بدلا من اللجوء للانتخابات ، أو أن تكون الانتخابات لاحقة للتراضي والتوافق ، بحيث تختلف الأحزاب والقوى السياسية حول البرامج وتتفق حول ثوابت الأمة والنظام السياسي كما هو الأمر في الدول الديمقراطية،في هذه الحالة فإن من يفوز بالانتخابات يمارس السلطة ويطبق برنامجه السياسي في إطار ثوابت الأمة ومرتكزات النظام السياسي ،ومن يفشل في الانتخابات يمارس حقه في المعارضة ولكن في إطار نفس الثوابت والمرتكزات. إذن بالرغم من أهمية الانتخابات كآلية لحل الخلافات إلا أنها لوحدها ليست وسيلة مضمونة لحل الخلافات السياسية وخصوصا إن كانت خلافات حول الثوابت والخيارات الكبرى للأمة وفي ظل ضعف ثقافة وقيم الديمقراطية وغياب الإرادة الحقيقية والإيمان بالشراكة السياسية وبثوابت الأمة.

نخلص مما سبق أن عياب التوافق والتراضي على ثوابت ومرجعيات النظام السياسي قبل اللجوء للانتخابات التشريعية قد أخرج الانتخابات عن سياقها ودلالاتها الديمقراطية بل انفصلت عن العملية الديمقراطية وانقلبت سلبا على الشعب الفلسطيني وهذا ما كان يراد منها بداية كما سبقت الإشارة،وما يُضعف من أهمية الانتخابات أنها ليست المصدر الوحيد للشرعية في فلسطين ،هذا بالإضافة إلى أن الانقسام بما يرتبط به من أجندة خارجية والحضور القوي لإسرائيل في المشهد السياسي يجعل من الصعوبة والخطورة ربط مستقبل النظام السياسي بالانتخابات.

أخطر ما في الأمر أن يتم توظيف الإشكال الانتخابي لإدامة عمر الانقسام وهو انقسام نخشى أن يعمر طويلا ،وبهذا يصبح الشعب الفلسطيني واقعا ما بين المطرقة والسندان:مطرقة الاحتلال وسندان الانقسام .إن شعبا خاضعا للاحتلال لن تعوزه الوسيلة لتوحيد جهوده لمواجهة الاحتلال بدون الانتخابات وليستفد الفلسطينيون من تجارب حركات التحرر الأخرى.

**أي حديث عن انتخابات أو حكومة أو سلطة يجب أن تكون في إطار رؤية جديدة تسعى لتكريس مؤسسات الدولة الفلسطينية .الانتخابات يجب أن تكون لرئيس دولة فلسطين وليس رئيس سلطة حكم ذاتي ،ولأعضاء برلمان فلسطيني وليس مجلس تشريعي لسلطة حكم ذاتي ،كما أن إعادة توحيد الأجهزة الأمنية يجب أن يكون في إطار وظيفة جديدة لهذه الأجهزة كأجهزة أمنية للدولة الفلسطينية وليس أجهزة أمنية تنسق مع إسرائيل في إطار التزامات أوسلو .**

**‏**

## هل يمكن أن تشكل حكومة التوافق مدخلا للمصالحة وبناء استراتيجية وطنية ؟

للمرة الثانية بعد قيام السلطة الفلسطينية يتم تشكيل حكومة وفاق وطني ،الأولى بعد لقاء مكة في فبراير 2007 ولم تستمر إلا لثلاثة أشهر ثم جرى ما جرى من حرب أهلية وانقسام ما زلنا نعيش واقعه وتداعياته المدمرة ،والثانية تم تشكيلها يوم 2 يونيو 2015 بعد لقاء مخيم الشاطئ في غزة ،ما زالت صامدة بالرغم من التحديات الكبيرة .

تشكيل حكومة تكنوقراط توافقية مدخل للمصالحة وليس نهاية الانقسام

حكومة الوفاق الحالية جاءت في ظل ظروف أكثر مأساوية من سابقتها ، ويبدو أن أطراف المكونات الداخلية لمعادلة الانقسام المتوافقين على تشكل الحكومة الحالية لم تأخذ العبرة بما فيه الكفاية من التجربة السابقة حيث انصبت حوارات مكة آنذاك على كيفية التجاوب مع طلبات المملكة السعودية وإغراءاتها المالية وعلى كيفية تمرير مصالحة شكلية ترفع الحصار المفروض على السلطة وتنقذ كل طرف من مأزقه السياسي والتنظيمي والمالي دون تفكير بمراجعة استراتيجية عند كل طرف تؤسِس لإستراتيجية وطنية جديدة ،ودون الاهتمام ببقية بنود وثيقة الوفاق الوطني والمكونة من 18 بندا ،والحكومة إحداها ، نفس الأمر جرى مع حكومة الوفاق الوطني التي تم تشكيلها بعد لقاء مخيم الشاطئ يوم 23 أبريل 2014 حيث تم التركيز على الحكومة وتجاهل بقية ملفات اتفاق المصالحة ،بل تم اختزال عمل الحكومة بمشكلة الراتب .

التركيز على الحكومة دون بقية ملفات المصالحة سيشكل نقطة ضعف في المصالحة ،لأن أي فشل للحكومة يعني فشل المصالحة ككل ، أيضا وفي حالة فشل الحكومة فإن الفشل سيُحسَب على الرئيس أبو مازن وستبرئ بقية الأطراف نفسها من المسؤولية بالقول بأنها حكومة الرئيس والرئيس فشل في مهمته !، والفشل قد لا يأتي من إسرائيل فقط ، بل أيضا من حركة حماس وأجهزتها الأمنية ونخبتها المستفيدة من الانقسام ، ، وقد يقوم بمهمة الإفشال أطراف في الضفة متضررون من المصالحة أو مرتبطون بجهات خارجية ، وعملية الإفشال سهلة في ظل حكومة تفتقر لسلطة إكراه على كل مكونات المجتمع والسلطة .

أيضا من الأسئلة المقلقة التي نثيرها ،ليس لتكسير مجاديف المصالحة ولكن لنكون مستعدين لمرحلة صعبة تحتاج لوعي وإرادة ،كيف ستتعامل حكومة الوفاق الوطني وحتى حكومة ما بعد الانتخابات مع سلاح المقاومة،وهل سنستنسخ تجربة حزب الله حيث يرفض الحزب حل جماعته المسلحة بذريعة إنه سلاح مقاومة مما أدى لتعثر الحكومة والنظام السياسي اللبناني حتى اليوم ،وبالتالي سترفض حماس والجهاد الإسلامي وبقية الأحزاب حل أجهزتها العسكرية أو دمجها بالأجهزة الأمنية للسلطة ، لأنها حركات مقاومة ما دام يوجد احتلال ، وفي هذه الحالة ما الذي يمنع حركة فتح في غزة من حمل السلاح وتشكيل ميليشيات مسلحة وفتح معسكرات تدريب والخروج في مسيرات مسلحة كما تفعل بقية الجماعات المسلحة ؟.

والسؤال أيضا ماذا لو لم يُرفع الحصار عن غزة ولم يتم الإعمار ولم تدفع حكومة الوفاق رواتب موظفي حكومة حماس ولم يتم إجراء الانتخابات ؟ فهل سيفرط عقد الحكومة ؟ وما هي تداعيات ذلك على المصالحة وعلى مجمل النظام السياسي والمشروع الوطني ؟ أو بصيغة أخرى هل تشكيل حكومة وفاق وطني ضرورة فقط لرفع الحصار وفتح معبر رفح وتحسين موقع منظمة التحرير في حالة العودة للمفاوضات أو دخول معركة الشرعية الدولية ، وهي ولا شك تستحق الاهتمام ولا يمكن تجاهلها ؟ أم ضرورة لأن الوضع الطبيعي هو وجود حكومة وحدة وطنية ؟ وإذا كان الحصار ومأزق الطرفين مبررا لتشكيل حكومة توافقية أليس من الأجدر أن يكون الاحتلال والإرهاب الصهيوني المتواصل أكثر دافعية لإنجاح حكومة وحدة وطنية حقيقية غير مقيدة بزمن محدد أو مهمة محددة ؟.

تشكيل حكومة ضمن ما هو متفق عليه مجرد خطوة أولى ومهمة ولا شك مقارنة باستمرار الأمور على حالها ، ولكن نتمنى أن لا يتم التعامل مع حكومة توافقية بين فتح وحماس كعمل تكتيكي أو ظرفي ،بل يجب التعامل معها كخيار استراتيجي وضرورة حياتية للفلسطينيين ،وتصحيح لخطأ كان سببا في تعثر المشروع الوطني.

نؤكد مرة أخرى أن لا خيار أمام الفلسطينيين إلا المصالحة الوطنية التي مدخلها حكومة لا يخضع قيامها لرغبات حزبية أو شخصية،حكومة كل الشعب وقواه السياسية الفاعلة. سواء تم رفع الحصار أم لم يُرفَع فحكومة وحدة وطنية متساوقة مع تفعيل كل بنود اتفاق المصالحة ضرورة وطنية .

المشكلة في غياب الوفاق وليس في حكومة الوفاق

تشكلت الحكومة من وزراء تكنوقراط وكان هذا باتفاق حركتي فتح وحماس ، وكان مبرر أن تكون الحكومة (تكنوقراط) أن الحركتين أنجزتا المصالحة وتوافقتا على كل القضايا الخلافية ، ومهمة حكومة التكنوقراط تنفيذ ما تم التوافق عليه ، وهذا أمر يمكن فهمه والقبول به ما دام تم الاتفاق كما يقولون على كل المشاكل بعد مخاض سنوات من الانقسام وسنوات من الحوارات التي أنهت الانقسام كما قالت قيادة الطرفين ! .

بعد مرور عام على تشكيل الحكومة ما زالت كل الملفات متعثرة . من الممكن تحميل الحكومة المسؤولية عن الفشل وتعثر كل شيء ، بدءا من ملف الإعمار إلى ملف الموظفين والأمن ... لو أن حركتي فتح وحماس متفقتان على هذه الملفات وعلى آلية حلها ،حينئذ يمكن القول بأن الخلل يكمن في الحكومة كسلطة تنفيذية غير قادرة على تنفيذ ما هو متفق عليه ،ولكن الواقع أنه لا يوجد اتفاق نهائي وواضح على أي من الملفات السابقة ،أو يوجد اتفاق ورقي دون إرادة التنفيذ ،فكيف يمكن تحميل المسؤولية لحكومة تكنوقراط تنفيذية ؟.

بدون توافق بين الطرفين الرئيسين ،الطرف الذي بيده المال أو يأتي المال من خلاله ، والطرف الذي يصادر ويسيطر أمنيا على القطاع ، لا تستطيع الحكومة الإقلاع . بدون هذا التوافق فإن الحكومة ستبقى شاهد زور وستتحمل أوزار الانقسام وتعزيزه والحالة المتردية وخصوصا في قطاع غزة ، وهذا لا يمنع من أن تعمل الحكومة وتجتهد في قضايا معيشية للناس في الشؤون الصحية والاجتماعية بما هو متاح لها من هامش .

لو كانت حركة حماس جادة في تمكين الحكومة من العمل و تفكيك الملفات المستعصية ، فإن مقترحات الحكومة حول الموظفين تتضمن حلا وسطا ، وكان من المفترض بدلا من رفضها بالمطلق أن يتم وضعها موضع النقاش مع إمكانية الحوار لتعديل بعض جزئياتها . فكما أنه لا يجوز أن يستمر الموظفون الحاليون الذين وظفتهم حماس بعد الانقلاب بدون رواتب وخصوصا أنهم من يدير شؤون القطاع ويحفظ الأمن فيه ، حتى وإن كانوا موظفي حكومة الأمر الواقع الحمساوية، أيضا لا يجوز أن يتلقى هؤلاء رواتب بينما موظفو السلطة الشرعية يتقاضون رواتبهم وهم في بيوتهم .

ندرك أن الأمور ليست بهذه البساطة سواء من حيث صدق النوايا أو التطبيق العملي. حيث تُطرح تساؤلات حول قدرة الحكومة ومؤسساتها على استيعاب كل هؤلاء الموظفين ، وحول شرط تمكين الحكومة من العمل واستلام كل المؤسسات والمعابر في القطاع ،وهل أن الرواتب هي المشكلة أم مجرد ذريعة لإفشال المصالحة ، ومصيبة أن يتم إفشال المصالحة بسبب الرواتب .

يبدو أن حركة حماس توظف مشكلة الرواتب وتعطل عملية الإعمار لإفشال الحكومة حتى تنفذ مخططا يتم الاشتغال عليه سرا وتشارك فيه حركة حماس وقطر وتركيا والولايات المتحدة ودول أوروبية ، إنه مخطط تكريس الانقسام وتثبيت كيان في غزة تحكمه حركة حماس مقابل هدنة طويلة المدى و ميناء في غزة .

**تداخل ملفي المصالحة والتسوية**

وسط الحديث المتواتر والمتوتر عن المصالحة الفلسطينية تغيب بعض الحقائق أو يتم تغييبها بحيث يتم تناول موضوع المصالحة دون تحديد دقيق لمفهومها والغرض منها ، وفي هذا السياق يتم الخلط بين المصالحة كمصطلح جديد ودخيل على الحقل السياسي الفلسطيني حيث بات يروج بعد احتدام الخلافات والاقتتال بين فتح وحماس بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية في يناير 2006 وخصوصا بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في 14 يونيو 2007 ، والمصالحة في هذا السياق يُقصد به إنهاء سيطرة حركة حماس على قطاع غزة وإعادة الأمور إلى ما قبل ذلك ، أي لحكومة وسلطة واحدة في الضفة وغزة . هذا المفهوم للمصالحة حل محل مصطلح الوحدة الوطنية الذي كان يروج قبل ذلك وقبل ظهور حركة حماس من خارج المشروع الوطني ومنظمة التحرير إن لم يكن كبديل لهما . في رأينا أننا نحتاج لاستراتيجية وحدة الوطنية بعيدا عن حسابات السلطة والحكومة .

المصالحة بالمعنى الاول لا تنفصل عن التسوية بل لا يمكن ان تتحقق بدون التسوية السياسية مع إسرائيل ، وهنا نلاحظ ان كل من يتناول موضوع المصالحة يُحيلوا الامر لمصر ويتجاهلون احيانا إسرائيل ، وفي ظني ان لا مصالحة توحد الضفة وغزة في إطار سلطة وحكومة واحدة في ظل الاستمرار بالالتزام باتفاقات اوسلو والتسوية لا يمكنها النجاح بدون موافقة مصرية وإسرائيلية بسبب الاتفاقات الموقعة وما يترتب عليها من التزامات واشتراطات مالية ، او بسبب الجغرافيا

لا يمكن لاي طرف ان يرعى مصالحة فلسطينية ثم يفرضها على مصر لان اهم عناصر المصحة فتح معبر رفح وهو شان يخص مصر ، ولا يستطيع فرضها على اسرائيل لان اسرائيل تتحكم بالجغرفيا التي يمكن ان توفر عنصر التواصل بين الضفة وغزة

التداخل يتجلى في أن الانتخابات والمعابر والأمن والإعمار وفك الحصار والتي هي اهم ملفات المصالحة ليست شانا فلسطينيا داخليا فحسب بل ذي صلة ومشروط باستحقاقات وشروط خارجية وخصوصا مصر وإسرائيل والرباعية الدولية ومحو ر – قطر تركيا الإخوان المسلمين -

## خاتمة

دولة غزة التي تحقق مصلحة إسرائيلية بامتياز باتت على الأبواب وستأتي تتويجا لعدوان إسرائيلي جديد أو لفتنة وحرب أهلية في القطاع ، وتزامن عملية إفشال الحكومة مع التحديات التي تواجه الحراك الدبلوماسي حول الدولة أمر يُنذر بعواقب وخيمة ليس على قطاع غزة فقط بل على مستقبل القضية والمشروع الوطني ،الأمر الذي يتطلب من الرئيس أبو مازن رئيس الشعب الفلسطيني ورئيس السلطة والمنظمة والدولة ، والسيد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس الحاكمة والمسيطرة حتى الآن على قطاع غزة ، تدارك الأمر بسرعة قبل نقطة ألا عودة.

المطلوب اليوم من القيادة والنخب الوطنية الحريصة على مصلحة الوطن أن تشتغل على استراتيجية الحفاظ على الذات الوطنية بعيدا عن حسابات السلطة والحكومة والانقسام ، من خلال إدارة حكيمة للصراع مع العدو ،وإدارة حكيمة للخلافات الداخلية بين مكونات الحالة الفلسطينية . هذه الاستراتيجية تتطلب مراجعة المرحلة السابقة ومصارحة الجماهير بالحقيقة، بعد فشل المفاوضات والمقاومة معا،وكذا إعادة تقييم شبكة العلاقات مع الأصدقاء والحلفاء ،وخصوصا بعد افتضاح أمر ما يسمى الربيع العربي .استراتيجية الحفاظ على الذات الوطنية تؤكد على الثقافة والهوية الوطنية باعتبارهما ضمان استمرارية الشعب والحق والثوابت،وهذا يتطلب تحويل كل رموز الهوية الوطنية والتاريخ الوطني كسلاح ثقافي في مواجهة سياسة التشويه والتغييب والإحلال التي تمارسها إسرائيل في مواجهة ثقافتنا وهويتنا وتاريخنا.

1. [↑](#footnote-ref-1)